الأمم المتحدة

A/74/747–S/2020/201

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
12 March 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

البندان 83 و 126 من جدول الأعمال

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

رسالة مؤرخة 12 آذار/مارس 2020 موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم رسالة مؤرخة 12 آذار/مارس 2020 موجهة من محمد جواد ظريف، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، بشأن الوضع الطارئ الناجم عن جائحة فيروس كورونا (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين 83 و 126 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إسحق **الحبيب**
السفير
القائم بالأعمال بالنيابة

160320 160320 20-03941 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 12 آذار/مارس 2020 الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بشأن مسألة بالغة الإلحاح. كما تدركون وكما يُدرك نظرائي في جميع أنحاء العالم بكل أسف، أصبحنا الآن رسمياً في خضم جائحة. وأغلبيتنا طالهم انتشار فيروس كورونا المستجد الشديد العدوى "كوفيد 19"، وبلدي من البلدان الأشد تضرراً منه حتى حينه.

وفي الوقت الذي ينخر فيه الفيروس مدننا وبلداتنا، يعاني سكاننا، على عكس سكان البلدان الأخرى المتضررة، من حملة إرهاب اقتصادي هي الأكثر إفراطا في شدتها وعشوائيتها في التاريخ، وهي حملة غير مشروعة تشنها الولايات المتحدة خارج حدودها الإقليمية منذ أن تراجعت في أيار/مايو 2018 عن التزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن 2231 (2015).

والمرافق الطبية والأطباء والممرضون وغيرهم من العاملين في القطاع الصحي في بلدنا هم في عداد الأفضل في العالم، لكننا مع ذلك نجد نفسنا نتعثّر في سعينا لتحديد من هم المرضى وعلاجهم، ومكافحة انتشار الفيروس، والقضاء عليه في نهاية المطاف، بسبب حملة الإرهاب الاقتصادي التي تشنها حكومة الولايات المتحدة.

وإضافة إلى استهداف تجارتنا المشروعة مع الآخرين، أضرّ نظام العقوبات غير المشروع الذي تفرضه الولايات المتحدة بكل قطاع من قطاعات اقتصادنا، وفي خضم كل ذلك يقول وزير خارجية الولايات المتحدة لشعبنا إن على حكومته أن تخضع للإملاءات الخارجية الشائنة "إذا أرادوا أن يأكلوا". والآن، ذهَب المسؤول الأمريكي الوقح نفسه إلى حد المطالبة علناً بتقديم مقابل لتوفير الأدوية للإيرانيين، حيث يشترط الاستجابة لمطالب دخيلة وخارج نطاق القانون مقابل السماح بتوريد الأدوية.

ومن الواضح أن حكومة الولايات المتحدة تفرض عقابا جماعيا شاملا على الشعب الإيراني، بأساليب منها حرمانه من المبادلات التجارية للأغراض الإنسانية، بما يُناقض رفعها المتكرر لشعارات تقول عكس ذلك. والأمر الذي لم يكن واضحا بما في الكفاية للمجتمع الدولي لسوء الحظ هو كيف أن الإرهاب الاقتصادي للولايات المتحدة يقوض على وجه التحديد وبشكل مباشر جهودنا لمكافحة وباء "كوفيد 19" في إيران لأسباب منها ما يلي:

- العقوبات الثانوية غير المشروعة التي تفرضها الولايات المتحدة تزيدُ من مواجهة إيران صعوبات في تصدير نفطها وموادها المصنعة، وهي بذلك لا تكتفي باستهداف القطاع العام المفروض فيه أن يوفر للشعب الإيراني، ولأشد فئاته ضعفا على الخصوص، الغذاء والأدوية والضروريات الأخرى المدعومة، بل تستهدف كذلك كلياً قطاعنا الخاص الذي يوفر للشعب الإيراني السلع والخدمات وفرص العمل. ومن خلال انتهاج السياسة المخزية والفاشلة المتمثلة في "الضغط لأقصى درجة"، أي سياسة التسلط على الآخرين ومنعهم من القيام بمبادلات تجارية مشروعة مع إيران أقرها قرار مجلس الأمن 2231 (2015)، تحاول الولايات المتحدة إنهاك واستنزاف شعبنا وموارد القطاع الخاص اللازمة لبقاء الشعب الإيراني.
- العقوبات الثانوية غير المشروعة التي تفرضها الولايات المتحدة تجعلُ من شبه المستحيل على الإيرانيين وغيرهم من الأفراد والكيانات الموجودين في إيران استيراد الأدوية والمعدات الطبية؛ وحتى

في حال توفَّر موردون أجانب وأمكن شراء المواد المطلوبة باستعمال أصولنا في الخارج، هناك عدد لا يحصى من العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة في مجالات الشحن والتأمين والأعمال المالية والمصرفية والتي تحول دون أن تُكتب الحياة لهذا التبادل التجاري. وذلك لا يشكل انتهاكاً لقرار مجلس الأمن 2231 (2015) فحسب، بل هو انتهاك كذلك لمبادئ القانون الدولي الإنساني العامة حيث إنه يرقى إلى مستوى جريمة ضد إنسانية، وللأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

- العقوبات الثانوية غير المشروعة التي تفرضها الولايات المتحدة تركت الآلاف من مواطنينا إما عالقين في الخارج أو أضرّت بهم بطريقة أخرى نتيجة الاضطرابات الشديدة في خدمات الخطوط الجوية التي تربطنا بأوروبا. فحالات الإغلاق الأخيرة للمطارات الأوروبية في وجه الخطوط الجوية الإيرانية لا علاقة لها على الإطلاق بفيروس "كوفيد 19"، بل السبب المباشر فيها هو حيلولة العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة دون شراء وتركيب برامجيات حديثة لتخطيط الرحلات الجوية. وقد زادت هذه التدابير القاسية من محنة آلاف الأسر الإيرانية الشديدة في هذا الوقت المتأزم. وإضافة إلى الانتهاكات المتعددة لقرار مجلس الأمن 2231 (2015)، وأنظمة منظمة الطيران المدني الدولي والقانون الدولي الإنساني، يشكّل ذلك انتهاكا آخر للأمر المشار إليه أعلاه الصادر عن محكمة العدل الدولية في 3 أكتوبر/تشرين الأول 2018.

- العقوبات الثانوية غير المشروعة التي تفرضها الولايات المتحدة، إضافةً إلى استهدافها سبل كسب الشعب الإيراني رزقه وحصوله على الرعاية الصحية والدواء وقدرته على السفر، تحرم الكثير من مواطنينا من الحصول من حكومتهم على معلومات عن كيفية التعامل مع فيروس "كوفيد 19". فالحذف غير الأخلاقي الذي قامت به شركة غوغل للتطبيق "AC 19"، وهو تطبيق إيراني جديد صُمّم لمساعدة مواطنينا على التعرف على أعراض الفيروس المحتملة، يرجعُ إلى الإرهاب الاقتصادي الذي تمارسه الولايات المتحدة والذي لا يُعفي حتى الحسابات الإلكترونية لمطوري التطبيقات الإيرانيين مهما كانت نواياهم.

ما الذي يستفيده العالم من حرمان الشعب الإيراني من الدواء ومن فرص الحصول على المعلومات بشأن علاج "كوفيد 19"؟

والوضع الراهن المشين يعود في جزء منه للأسف إلى تقاعس بعض أطراف المجتمع الدولي. فعلى سبيل المثال، وحتى قبل أن تضرب جائحة "كوفيد 19"، كانت وارداتنا من أوروبا من المطهرات الطبية والمحاقن وأجهزة التنفس، بل جميع وارداتنا منها من السلع الصيدلانية في الواقع، أقلّ من حيث القيمة والكمية مما كانت عليه قبل أن ننفذ بحسن نية خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2016. وقد انخفضت وارداتنا من أجهزة التعقيم الطبية من الاتحاد الأوروبي وحده بنسبة 75 في المائة. ومعالم هذا المنحى نفسه الذي يبعث على الأسف تبدو في جوانب أخرى من تجارتنا مع أوروبا.

ومما يأباه الضمير أن حكومة الولايات المتحدة لم ترفع فقط من حدة سياستها المخزية بما تسميه "الضغط لأقصى درجة" على شعبنا في هذا الوقت الذي ينتشر فيه الفيروس بين مواطنينا ويفتك بأشدهم ضعفا، بل لديها الجرأة كذلك لتحاضر بشأن احتواء فيروس كورونا في الوقت الذي يتبين فيه أنها هي نفسها غير قادرة على احتواء اجتياحه لها.

وبينما تناقش دول أخرى كيفية السيطرة على انتشار الفيروس، وبينما تعاني اقتصاداتها ويستولي الخوف على سكانها، لا يعاني شعبنا من آثار انتشار هذا الفيروس دون توفر المزايا الكاملة للمعدات والإمدادات الطبية الكافية فحسب، بل يعاني أيضاً من أشكال الخراب الأخرى العديدة التي ألحقها الإرهاب الاقتصادي الذي تمارسه الولايات المتحدة بالكثير من الأسر حتى قبل ظهور فيروس "كوفيد 19" والتي تزيد من سوء الأوضاع الآن وقد وصل هذا الفيروس إلى إيران. وينبغي أن يكون ذلك من الواضح جيداً في هذا الوقت الذي تتفاقم فيه الآثار الاقتصادية وغيرها من الآثار حتى في البلدان الأقل إصابة بالفيروس.

ومن ثمّ، من الضروري أن توقف حكومة الولايات المتحدة فوراً حملة الإرهاب الاقتصادي التي تشنها على الشعب الإيراني وأن ترفع جميع العقوبات غير المشروعة التي تفرضها على بلدي منتهكةً قرار مجلس الأمن 2231 (2015). وفي هذا السياق، لا بدّ للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أن تنضم إلى الشعب الإيراني وتطالب معه بأن تتخلى الولايات المتحدة عن السياسة الخبيثة وغير المثمرة التي تنتهجها في حق إيران.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن.

(توقيع) محمد جواد **ظريف**